II. ظهور وتطور علم الجغرافية الاقتصادية

أخذت معالم الجغرافية الاقتصادية تتكون وتتضح منذ أواخر القرن التاسع عشر. ففي البداية، كانت جزءا من علم الإحصاء، ثم وقع الفصل بين العناصر الجغرافية والمعطيات الإحصائية. وكانت المعاهد والكليات التجارية في ألمانيا هي التي أسست علم الجغرافية الاقتصادية ودرسته لأول مرة كمادة مستقلة بذاتها، وقد عرف تطور علم الجغرافية الاقتصادية عدة محطات يمكن تلخيصها في المراحل التالية :

1. المرحلة الوصفية (Période descriptive)

ظهرت الجغرافية الاقتصادية لأول مرة على شكل معلومات وصفية ومعطيات إحصائية لتحديد حجم إنتاج مادة معينة أو لمعرفة عدد سكان مدينة ما. ومنذ ابتكار الأدوات الإحصائية، كانت المجتمعات الإنسانية في حاجة إلى توفير هذه المعطيات أملا في تحسين إدارة شؤونها. لكن هذه المعلومات الوصفية لم تكن تتسم بترتيب خاص ومستقل وإنما كانت عبارة عن معطيات متناثرة نجدها في كتب الأدب والفلسفة.

2. مرحلة الاستقلال (Période d'indépendance)

تزامنت هذه المرحلة مع صعود الرأسمالية التجارية، ثم الصناعية ومع الامتداد العسكري الذي رافقها. هذا التوسع الجغرافي للرأسمالية كان سببا في ظهور عدة مدارس للجغرافية الإقتصادية خلال القرن الثامن عشر. هذه المدارس ساهمت بشكل كبير في تطور وتقدم الجغرافية الاقتصادية، خاصة وأنها جعلت من هذا الجانب من المعرفة ميدانا مستقلا له مصطلحاته ومنهجيته ومباحثه. ونذكر من بين هذه المدارس، المدرسة الروسية التي وضعت الدعائم الأساسية والهيكل العام للجغرافية الاقتصادية. كذلك المدرسة الألمانية التي ركزت على جمع المعطيات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية لدول أوروبا معتمدة في ذلك على الإحصاء الوصفي. ثم المدرسة الفرنسية التي ركزت على الجوانب التجارية للنشاط للاقتصادي. أما المدرسة الأنجليزية فكان لها فضل كبير في تطور الجغرافية الاقتصادية نظرا للدور التجاري المهم الذي كانت تلعبه بريطانيا في ذلك الوقت.

لكن رغم الطابع الاستقلالي الذي أخذته الجغرافية الاقتصادية والذي يرجع أساسا إلى مجهود الجغرافيين، فإن هذا المجال من البحث بقي محتفظا بالطابع الوصفي الشيء الذي قلل من أهميتها بالنسبة لعلماء الاقتصاد. وهكذا، بدأ اهتمام هؤلاء بالجغرافية الاقتصادية. وهذا الاهتمام كان نقطة تحول أساسية عرفتها المرحلة المقبلة.

3. مرحلة التحليل (Période d'analyse)

لقد كان اهتمام علماء الاقتصاد بالجغرافية الاقتصادية متأخرا مقارنة مع الجغرافيين. أما بالنسبة لمصطلح الجغرافية الاقتصادية فقد استعمل لأول مرة في نهاية القرن 19 من طرف الألماني Gotz سنة 1882 والذي يمكن اعتباره أول مؤسس لهذا العلم. وبعد ذلك وخصوصا خلال القرن الماضي توالت الأبحاث في هذا المجال وعرفت الجغرافية الاقتصادية تحولا نوعيا وتراكما معرفيا أغناه التطور الذي عرفته مختلف العلوم من جهة وتجارب مختلف الدول في مجال التنمية من جهة أخرى.

III. <u>مجال البحث في الجغرافية الاقتصادية</u>

الجغرافية الاقتصادية شأنها شأن العلوم الأخرى لها مجالها الذي تختص ببحثه، وهو مجال واسع ومتطور ومتغير. والجغرافية الاقتصادية تبحث أنواعا مختلفة من الحقائق العلمية التي تتعلق بموضوعات مختلفة جغرافية واقتصادية وذلك على مستويات وأبعاد متباينة. فهي تدرس الاقتصاد القائم في العالم، وذلك عندما تكون جغرافية اقتصادية عالمية أو دولية. وذلك من ناحية الإنتاج والتبادل والاستهلاك. وهذه الدراسة تكون عبارة عن تحليل لكل العناصر المؤثرة والمتفاعلة في الفعاليات الاقتصادية. وتهم عدة مجالات، نذكر منها :

1. دراسة الوسط الطبيعي لإبراز خصوصياته الاقتصادية

الوسط الطبيعي يضم عددا من العناصر التي تستغل في الأغراض الإنتاجية المختلفة. وفي مقدمة هذه العناصر يأتي الموقع الجغرافي. "وللموقع أثر كبير في النشاط الاقتصادي والتطور السياسي والحضاري للدولة كما يؤثر في توطين الصناعة والتبادل التجاري والأهمية الإستراتيجية

للدولة[1]. وموقع الإقليم في منطقة تضم موارد طبيعية متنوعة يؤدي إلى تنوع النشاط الاقتصادي في هذا الإقليم، كما يؤثر في مظهره الحضاري. ومثالا على ذلك، موقع نهر النيل في الصحراء الكبرى ساعد السكان على ترك المناطق الصحراوية والتجمع حول مجرى النيل وممارسة الزراعة. ويساعد الموقع المطل على البحر على سهولة الاتصال بالعالم الخارجي. مثلا، لقد ساعد موقع اليونان، النرويج البرتغال على شواطئ بحرية هامة إلى تنوع النشاط الاقتصادي. غير أن أهمية الموقع تتغير من وقت لآخر. فقد كان لموقع مصر الجغرافي أهمية كبيرة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، حيث كانت مصر تحصل على مبالغ كبيرة كضريبة مرور السلع ما بين غرب أوروبا وجنوب شرق آسيا عبر مصر، لكن هذه الأهمية لموقع مصر عادت بعد حفر قناة السويس.

كما تلعب المظاهر التضاريسية من سهول وهضاب وجبال دورا فعالا في تباين وتنوع الظروف المناخية والغطاءات النباتية والمجموعات الحيوانية. فالسهول تعتبر أكثر ملائمة للنشاط الاقتصادي. ولذلك فإن الكثافة السكنية مرتبطة بمناطق السهول وخاصة إذا كانت غنية بمواردها الاقتصادية. ويساعد استواء السطح على إنشاء الطرق، ومد السكك الحديدية وإنشاء المطارات وهذا من شأنه تسهيل عملية المواصلات. كما تساعد السهول على ممارسة النشاط الفلاحي واستقرار السكان وكثرة العمران ونشأة المدن الكبرى، ولهذا نشأت أقدم الحضارات في مناطق السهول الفيضية مثل حضارات مصر وأشور وبابل والصين.

وبالنسبة للموارد الطبيعية التي تستغل في الأغراض الإنتاجية، فإن الأراضي تختلف فيما بينها. فبعضها يكون غنيا بمختلف الموارد التي تدخل في إنتاج الثروة الاقتصادية la richesse économique في حين تفتقر إلى هذه الموارد بيئة أخرى. ومن هنا يأتي الاختلاف في الإنتاج من مكان إلى آخر. «وقد تتشابه دولتان في بعض الموارد ذات الطبيعة الواحدة، ومع ذلك يختلف الإنتاج في كل منهما عن الأخرى، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى هذا الاختلاف كأن تكون إحدى الدولتين ذات مستوى علمي وتكنولوجي متقدم، أو تتوافر لديها الأسواق المستهلكة أو رؤوس الأموال اللازمة، وغير ذلك من العوامل التي يلعب الإنسان فيها دورا يؤثر في الإنتاج كما وكيفا»، أخذ من كتاب الدكتور علي أحمد هارون، ص. 80.

[1]. الدكتور علي أحمد هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، ص. 80.

2. تحديد المقومات المادية التجهيزية، البشرية والمالية اللازمة للإنتاج واستثمار الموارد

يقوم الإنتاج الاقتصادي على استثمار كل ما يتوفر في الوسط الجغرافي من الموارد الإنتاجية. وتطلق عبارة الموارد على كل ما يدخل في الاستثمار والاستغلال الاقتصادي وتنقسم حسب طبيعتها إلـى :

1.2. موارد مادية تجهيزية

تتمثل الموارد المادية التجهيزية في مجموع العوامل الإنتاجية من تجهيزات وبنايات مختلفة وآلات ومعدات بجميع أنواعها وأشكالها. وتدعى هذه الموارد التجهيزية بوسائل الإنتاج. وهي تتكون من عنصرين أساسيين هما :

أ. المواد الأولية (Matières premières)

المواد الأولية تشارك في عملية الإنتاج باعتبارها المادة التي تتحول إلى منتوج جديد جاهز للاستعمال، إما في عمليات إعادة الإنتاج أو في الاستهلاك مرورا بالتوزيع والتبادل.

ب. أدوات العمل

هي عبارة عن مختلف الوسائل والأدوات التي تستخدم في الأعراض الإنتاجية أي استخراج المواد الأولية وتحويلها وتصنيفها ونقلها وتهييئها للاستهلاك والإنتاج معا. وأدوات العمل مع المواد الأولية وقوة العمل تشكل محتوى مفهوم قوة الإنتاج (Forces productives).

2.2. الموارد البشريـة (Ressources humaines)

الموارد البشرية تنحصر في السكان بصفة عامة والعاملين منهم بصفة خاصة باعتبار أن هؤلاء يشكلون قوة العمل التي تلعب الدور الحاسم في إنتاج الثروة الاقتصادية Richesse économique. والإنسان يعد المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج، فهو المنتج والمستهلك في نفس الوقت. والإنسان يتزود بخبرات تساعده على استغلال البيئة الطبيعية. وبالتقدم العلمي والتكنولوجي، يمكن للإنسان اكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية. وهناك احتمالات لوجود مصادر جديدة للثروة، قد يستغلها الإنسان في المستقبل بفضل التقدم العلمي.

3.2. الموارد المالية (Ressources financières)

الموارد المالية هي عبارة عن مختلف الوسائل النقدية والمالية التي تستخدم لتغطية النفقات العامة والخاصة لعمليات الإنتاج والاستهلاك. وهي أيضا تلعب دورا حاسما في تنشيط الاقتصاد، إذ تمكن الدول من إنجاز البرامج والمخططات الإنمائية التي تعتمدها. فكلما توفرت الموارد المالية وتوفر العنصر التجهيزي وارتفع عدد المنتجين والمستهلكين إلا وارتفعت إنتاجية جل القطاعات الاقتصادية وبارتفاعها تزداد قيمة الناتج الإجمالي للبلد (Produit National Brut).

3. دراسة الإطار التنظيمي (Cadre juridique)

الموارد التنظيمية هي مجموعة التنظيمات والتقنيات والقوانين التي تشكل الإطار التنظيمي. والتنظيم يختلف باختلاف بعده الاقتصادي. فإما أن يكون على مستوى المؤسسة الإنتاجية أو الاستهلاكية أو التجارية أو غيرها. وهي هذه الحالة يكون مجرد تنظيم تقني. وإما أن يكون تنظيما على مستوى المجتمع بأكمله. وفي هذه الحالة يكون تنظيما اجتماعيا عاما يتناول الناحية الاجتماعية والقانونية والسياسية.

خلاصة :

إن موارد الإنتاج الاقتصادي الطبيعية والتجهيزية والبشرية والمالية والتنظيمية توجد بشكل متفاوت في دول العالم بحيث نجد بعض الدول تتوفر على كل مقومات الإنتاج وهناك بلدان أخرى تفتقر كليا أو جزئيا إلى العناصر الضرورية للقيام بالنشاط الإقتصادي.